

صعود رئيسي يزيد من انكماش المجتمع السياسي في إيران

طهران - مع فوز رئيس السلطة القضائية إبراهيم رئيسي برئاسة إيران تتصاعد التكهّنات بشأن المزيد من تضيق الخناق على المنافسين السياسيين للمحافظين المتشددين هناك. ويرى الباحث الألماني من أصل إيراني هوشانج الشهابي أن "انكماش المجتمع السياسي في إيران" سيكون صعود رئيسي في الانتخابات الرئاسية الحلقة الأخيرة في عملية التي بدأت على الفور بعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979.

وفي تحليل نشره معهد ويلسون الأميركي للأبحاث يقول الشهابي وهو باحث في الدراسات الإيرانية بكلية فريدريك إس باردي للدراسات العالمية في جامعة بوسطن حيث يعمل أستاذا للعلاقات الدولية والتاريخ إنه يعني بـ"المجتمع السياسي" الحزب المؤسسي الذي يتنافس فيه الفاعلون السياسيون على الحق الشرعي في ممارسة السيطرة على السلطة العامة وعلى جهاز الدولة.

وبالنظر إلى الطبيعة الثورية التي تم بها تغيير النظام عام 1979، جرى منذ البداية استبعاد مؤيدي الشاه وهؤلاء الذين ربما ساورتهم مخاوف منه ولكنهم كانوا مؤيدين لدستور 1906، من "المجتمع السياسي" في إيران.

ولكن سرعان ما بدأ الائتلاف الثوري نفسه يضيق، حيث تم أولاً استبعاد أتباع نهج رئيس الوزراء الراحل محمد مصدق من العلمانيين، ثم اليسار، وأخيراً أتباع مصدق من المتدينين، من حلبة المنافسة السياسية.

وبحلول منتصف ثمانينات القرن الماضي كان "المجتمع السياسي" في إيران يضم ثلاثة فصائل هي الراديكاليون الذين اعتزموا إعادة توزيع الثروة، والمحافظون الذين يدافعون عن الالتزام الصارم بالسرعة، وكان بين هؤلاء وهؤلاء، البرجماتيون الوسطيون الذين دافعوا عن التحرر الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى مدار نحو عقدين نافست الفصائل الثلاثة بعضها البعض في الانتخابات، وبحلول منتصف التسعينات بدأ أن المنافسة الانتخابية الحقيقية قد تقود تدريجياً إلى الديمقراطية، وخاصة منذ صار الراديكاليون السابقون أكثر اعتدالاً وسبقوا أنفسهم إصلاحيين.

ويقول الشهابي إنه خلال الفترة من 1997 وحتى 2001 خسر المحافظون جميع الانتخابات، وبهاشم كبير في معظم الأحيان.

ورغم ذلك، تجاهل المراقبون المتفائلون الدستور الإيراني الذي ينص على إجراء انتخابات تنافسية، إلا أنه لا يضمن حصول المسؤولين المنتخبين على كثير من السلطة، بل يمنح السلطة الحقيقية لهيئات غير منتخبة يسيطر عليها رجال الدين من الطائفة الشيعية الاثني عشرية، وفي الصدارة منهم المرشد الأعلى.

ومع ذلك، أشارت التطورات المحدودة التي حدثت باتجاه مجتمع أكثر انفتاحاً قلق المحافظين الذين أدركوا أنه لإحباط الإصلاح عليهم العودة إلى المؤسسات غير الديمقراطية التي سيطروا عليها. وكان أحد السبل التي فعلوا من خلالها ذلك الفحص والتدقيق بالنسبة إلى المرشحين للمناصب التي تحتاج إلى انتخاب من يتولاها. وبداية من 2004 تمكنوا بشكل منهجي من منع معظم الإصلاحيين من خوض الانتخابات.

وصار "المجتمع السياسي" بذلك مقصوراً على الفصائل المحافظة، وقليل من الوسطيين، وفاز واحد من هذه الفئة الأخيرة، الرئيس حسن روحاني،



المزيد من تضيق الخناق على المنافسين

المهاجرون انطلاقاً من ليبيا: المطاردة في البحر والاغتصاب في مراكز الاحتجاز

حملة في إيطاليا لإلغاء اتفاقية 2017 مع حكومة الوفاق



معاملة تلاميذ استهجاناً واسعاً

وفي النصف الأول من 2021 أعيد أكثر من 7000 شخص قسراً إلى مركز المبانى ممن تم اعتقالهم في ليبيا في عرض البحر. وأبلغ المحتجزون هناك منظمة العفو الدولية أنهم واجهوا التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وأوضاع الاحتجاز القاسية واللاإنسانية، والابتزاز، والعمالة القسرية. كما ذكر بعضهم أنهم تعرضوا إلى عمليات تفتيش تضمنت تجريدهم من ملابسهم وانتهكت خصوصياتهم، ونسبت بالاذن، والعنف.



ريكارديو ماجي
لا يمكن لإيطاليا أن
تعرض على العتق ضد
المهاجرين في ليبيا

ومركز شارع الزاوية في طرابلس هو مرفق كانت تديره فيما مضى ميليشيات غير تابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وأتبع حديثاً بالجهاز المذكور وخصص للأشخاص المعرضين للانتهاكات. وقال المحتجزون السابقون فيه إن الحراس اغتصبوا النساء، وأرغم بعضهم على ممارسة الجنس مقابل الإفراج عنهم أو حصولهم على أشياء ضرورية مثل الماء النظيف.

ووفق ديانا الطحاوي، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، فإن إيطاليا والدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وصلت لتقديم المساعدة المادية - بما فيها الزواجر السريعة - إلى خفر السواحل الليبي، كما وتعمل على إقامة مركز للتسويق البحري في ميناء طرابلس ممول بمخلفاته من صندوق ائتمان الاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا.

وتقول الطحاوي "لقد أن الأوان لإقرار الدول الأوروبية بالعواقب المترتبة على أفعالها والتي لا يمكن الدفاع عنها. ويتعين عليها أن تعلق تعاونها مع ليبيا في مجال مراقبة الهجرة والحدود، وأن تفتح بدلا من ذلك ممرات السلامة المطلوبة بالبحر لآلاف من المحتجين إلى الحماية والعالقين هناك في الوقت الراهن".

وكان تقريران ميدانيان نشرتهما وكالات أنباء أسوشيتد برس وفرانس برس كشف مسألة تعرض مهاجرين غير شرعيين لاعتداءات جنسية في مراكز احتجاز ليبيا، حيث نقلنا عن مجموعة من الفتيات القاصرات من المهاجرات غير الشرعيات تعرضن لاعتداءات جنسية من قبل حراس مراكز احتجاز حكومية ليبية ممولة من قبل الاتحاد الأوروبي.

التعاون مع السلطات الليبية في غياب ضمانات ملموسة لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين. ويرى ناشطون أن إيطاليا ورطت نفسها منذ توقيع مذكرة التفاهم مع حكومة الوفاق في فبراير 2017 ضمن تصور وتنفيذ سياسات لاحتواء تدفقات الهجرة، وخصصت منذ ذلك الوقت حوالي 100 مليون يورو للسيطرة على الحدود البرية والبحرية للبلاد، وقد تم تمويل حوالي الثلث بموجب مرسوم البعثات وهو حساب مستقل تماما عن اعتماد التدابير اللازمة لتجنب هبوط الأشخاص الذين يتم إنقاذهم أو ترفض الرؤية، والتي تمنح طواعية للمهاجرين في ليبيا.

لكن في غضون ذلك، لا يزال المهاجرون واللاجئون في ليبيا يتعرضون بشكل منهجي لخطر الاحتجاز التعسفي وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم، حيث يتم احتجازهم بشكل غير قانوني وإلى أجل غير مسمى فور اعتراضهم في البحر وإعادتهم إلى الأراضي الليبية، إذ تقول المنظمات الحقوقية إن الظروف المعيشية لا تزال غير إنسانية وأن عدد الأشخاص المحتجزين ارتفع في الأشهر الأخيرة، في حين يستمر توثيق حالات التعذيب والعنف الجنسي والاستغلال.

معضلة مراكز الاحتجاز كانت السلطات الليبية قد تعهدت بإغلاق مراكز جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية التي تنفسي فيها الانتهاكات، لكن أنماطاً مشابهة من الانتهاكات حصلت من جديد في مراكز افتتحت حديثاً أو أعيد فتحها. وفي توضيح لظاهرة الإفلات من العقاب المترسخة أضيفت صفة الشرعية على مواقع أسر غير رسمية تديرها ميليشيات ليست تابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية ولكنها أدمجت في الجهاز. وفي 2020 اختفى قسراً المئات من الأشخاص الذين أنزلوا في ليبيا في موقع غير رسمي كان يخضع آنذاك لإحدى الميليشيات. ومنذ ذلك الحين دمجت السلطات الليبية الموقع في جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، واطلقت عليه اسم "مركز التجميع والعودة في طرابلس"، ويطلق عليه تسمية غير رسمية هي "المباني"، وأسندت إدارته إلى المدير السابق والموظفين الآخرين في مركز ناجوراء المغلق الآن، والتابع لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. وقد صدر في أغسطس 2019 أمر بإغلاقه بعد أن ذاع صيته السيء في ممارسة التعذيب وغيره وذلك بعد مضي شهر على القصف الذي أودى بحياة 53 محتجزاً على الأقل.

تشهد الدول الأوروبية حراكاً لافتاً من أجل إرغام الاتحاد الأوروبي على وقف التعاون مع خفر السواحل الليبي لما يتعرض له المهاجرون واللاجئون من انتهاكات توصف بالجسيمة عند اعتراضهم من قبله في البحر أو داخل مراكز الاحتجاز حيث تصاعدت الدعوات خاصة لإلغاء اتفاقية وقعتها إيطاليا مع حكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج سابقاً سنة 2017.

وهو رقم يفوق من تم اعتراضهم في عام 2020 بأكمله، لكن مصير هؤلاء وإن كان يكتنفه الكثير من الغموض، إلا أن التقارير الدولية أجمعت على أن ما يدور في مراكز الاحتجاز مأساة إنسانية والافتقار إلى ذلك يتم بتموليات أوروبية، ترفض الرؤية، والتي تمنح طواعية للمهاجرين في ليبيا.

وقال بيان للمعتصمين إن "الجمع موجودون في الساحة وأعينهم مغطاة بعصابات بيضاء، كرمز للسلطات التي ترفض الرؤية، والتي تمنح طواعية للمهاجرين في ليبيا.

وأضاف أن الهدف هو "التنديد بمسؤولية السلطات الإيطالية في الماذبح المستمرة للمهاجرين بمنطقة وسط البحر المتوسط وفي دائرة العنف والاستغلال وانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون في ليبيا بشكل ممنهج".

إلى ذلك، كان نداء منظمة أكشن أيد، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود، وهيومن رايتس ووتش، الأربعا، واضحا، خلال جلسة استماع في لجنة الخارجية والدفاع المشتركة في مجلس النواب ومجلس الشيوخ الإيطاليين، بالدعوة إلى "تغيير شروط التعاون مع ليبيا"، مؤكدا أن إيطاليا جعلت نفسها مسؤولة بشكل مشترك عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في ليبيا، وقالت في بيان "تحت البرلمان على إلغاء أي دعم لخفر السواحل الليبي والإدارة العامة لأمن السواحل، مما يجعل أي اتفاق مشروطاً باعتماد ليبيا لتدابير ملموسة لضمان حقوق اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك الالتزام بإزالة الأشخاص الذين تم إنقاذهم في البحر".

وجاء ذلك لقطع الطريق أمام الدعم الإيطالي لخفر السواحل الليبي والذي ارتفع من 10 ملايين يورو في عام 2020 إلى 10.5 ملايين يورو في عام 2021، رغم ما يتم تسجيله من ممارسات إعادة القسرية والاحتجاز والعنف والتعذيب التي تنفذها الحكومة والميليشيات الليبية، فما يطلبه المجتمع المدني واضح وهو وقف تجديد البعثة في ليبيا وإلغاء



الحبيب الاسود
كاتب تونسي

تونس - لم يته رفض البرلمان الإيطالي إنهاء التعاون مع خفر السواحل الليبي الجدل بشأن وضعية المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز على الأراضي الليبية وهو ما يوسع دائرة الغضب والرفض للدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لخفر السواحل الليبي. وتصاعدت وتيرة الاحتجاج سواء في إيطاليا أو خارجها من دول الاتحاد الأوروبي على مواصلة التعاون مع خفر السواحل الليبي في ظل التقارير المتواترة عن أوضاع توصف بالمأساوية يخضع لها المهاجرون واللاجئون.

واطلقت منظمات حقوقية إيطالية ودولية ونواب برلمانيون بداية من السبت في حملة لرفض استمرار المهمة الثنائية لمساعدة السلطات الليبية في مراقبة الحدود البحرية وكذلك الإجراءات المماثلة في البحر الأيمن.

وقال النائب ريكاردو ماجي "لا يمكن لبلادنا ولا يجب أن نستمر في أن تكون عنصر تحريض على العنف الوحشي ضد أولئك الذين يحاولون الفرار من ليبيا. حان الوقت لمراجعة الاستراتيجية التي تم إطلاقها في فبراير 2017 بالمذكرة الإيطالية - الليبية، واستمرت بالإعلان الذي ينطو على انتهاكات لحقوق الإنسان من خلال زوارق النوريات وبالتعاون مع هذه البعثات التي تقدم الدعم لأعمال تنطوي على انتهاك منهجي لحقوق الآلاف من البشر".

انتهاكات خفر السواحل تعرف أوروبا جدلاً واسعاً بشأن مصير اللاجئين والمهاجرين في ليبيا خاصة الـ60 ألفاً الذين اعتراضهم خفر السواحل الليبي خلال السنوات الأربع الماضية عندما كانوا في طريقهم نحو الضفة الشمالية للمتوسط حيث تمت إعادتهم إلى مراكز الاحتجاز في مدن الغرب الخاضعة لسيطرة الميليشيات. وبين يناير ويونيو 2021، اعترضت مهمات "الإنقاذ" لخفر السواحل الليبي المدعومة من أوروبا حوالي 15 ألف شخص في البحر وأعادتهم إلى ليبيا